## تقرير حول الملتقى االعلمي الوطني الموسوم بـ:

## الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بترقية مناخ الاستثمار في الجزائر وزيادة قدرتها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بتاريخ 2022/06/15 وعلى الساعة 9.00 صباحا وبقاعة المناقشات بجامعة دالي إبراهيم، تم افتتاح فعاليات الملتقى العلمي الوطني المسمى أعلاه، والذي تم تنظيمه من طرف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع كل من مخبر رأس المال البشري والأداء وفرقة بحث PRFU دراسات وأبحاث حول الاستراتيجيات والآليات الكفيلة بترقية مناخ الاستثمار في الجزائر وفرقة بحث المخبر رقم 04: رأس المال البشري والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم استقبال ثمانية وعشرين مداخلة، وبعد عرضها على أعضاء اللجنة العلمية للملتقى من أجل تقييمها، تم قبول سبعة عشرة مداخلة فقط، أما بقية المداخلات قفد تم رفضها لأسباب علمية ومنهجية، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الملتقى نظم على شكل ثلاث جلسات علمية ورشتين علميتين.

وقد انطلقت فعاليات هذا الملتقى بقراءة آيات بينات من القرآن الكريم، ثم بعدها تم الاستماع إلى كل من النشيد الوطني وكلمات ألقاها كل من السادة:

مدير المخبر

رئيس الملتقى؛

رئيس المجلس العلمي للكلية.

ليعلن فيما بعد السيد نائب عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المكلف بالدراسات العليا والبحث العلمي عن انطلاق الجلسات العلمية لهذا الملتقى العلمي الوطني.

وقد ترأس الجلسة العلمية الافتتاحية الأستاذ كيسرى مسعود، في حين كانت الأستاذة حميش كهينة هي مقرر هذه الجلسة، وقد تم خلال هذه الجلسة العلمية الافتتاحية الاستماع إلى أربع مداخلات بعنوان حوكمة المؤسسات، ألقاها الأستاذ حمادوش أحمد. وبعد الاستماع إلى هذه المداخلة تم فتح باب المناقشة أمام الحضور، لترفع فيما بعد هذه الجلسة ويعلن عن منح استراحة تناول القهوة والشاي.

أما الجلسة العلمية الأولى فقد ترأسها الأستاذ الداوي الشيخ، في حين كان الأستاذ بلمهدي طارق هو مقرر هذه الجلسة، وقد تم خلال هذه الجلسة العلمية الأولى الاستماع إلى أربع مداخلات وفقا لما هو مبين فيما يلي:

المداخلة الأولى بعنوان "أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في الجزائر كآلة لترقية مناخها الاستثماري عن طريق تنشيط المعاملات المالية في سوق رأس مالها"، من إعداد الأستاذين هشام دغموم وعبد النور قبايلي، ألقاها الأستاذ هشام دغموم.

المداخلة الثانية بعنوان "أهمية مؤشرات الحوكمة الرشيدة في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر"، من إعداد الأستاذين بوركايب عبد الماجد ويحياوي عبد الرحمان، ألقاها الأستاذ يحياوي عبد الرحمان.

المداخلة الثالثة بعنوان "واقع مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020"، من إعداد الأستاذين مختاري مراد ورحمي فيصل، ألقاها الأستاذ مختاري مراد.

المداخلة الرابعة بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات الاستثمار"، من إعداد طالبي الدكتوراه برج راسوطة ريمة ومايدي محمد لمين، ألقاها الطالب مايدي محمد لمين.

وبعد الاستماع إلى هذه المداخلات تم فتح باب المناقشة أمام الحضور، لترفع فيما بعد هذه الجلسة ويعلن عن فتح الجلسة العلمية الثانية.

ترأس الجلسة العلمية الثانية الأستاذ مشيد محمد، في حين كان الأستاذ قبايلي عبد النور هو مقرر هذه الجلسة، وقد تم خلال هذه الجلسة العلمية الثانية الاستماع إلى أربع مداخلات وفقا لما هو مبين فيما يلي:

المداخلة الأولى بعنوان "التحرير المالي كقناة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2019"، من إعداد وإلقاء الأستاذ خوري نبيل.

المداخلة الثانية بعنوان "السياسات التحفيزية الجبائية كوسيلة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر"، من إعداد الأستاذين عمر عبد الصمد ومامي علي، ألقاها الأستاذ عمر عبد الصمد.

المداخلة الثالثة بعنوان "جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الحوافز والعراقيل"، من إعداد الأستاذتين سمسوم صليحة وبوشايب حسينة، ألقتها الأستاذة سمسوم صليحة.

المداخلة الرابعة بعنوان "آليات ترقية وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر"، من إعداد وإلقاء الأستاذة رجراج وهيبة.

وبعد الاستماع إلى هذه المداخلات تم فتح باب المناقشة أمام الحضور، لترفع فيما بعد هذه الجلسة ويعلن عن اختتام فعاليات هذ الملتقى، الذي تم من خلاله الخروج بالتوصيات التالية:

- لابد على الدولة الجزائرية أن تواكب التطورات الحاصلة في المعايير الدولية للمحاسبة وهذا حتى تستفيد من النتائج الإيجابية التي تترتب عن تطبيق هذه المعايير، خاصة فيما يتعلق بترقية مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المبشر؛
- لابد على الدولة الجزائرية أن تعمل جاهدة على تطوير سوق رأس مالها وتركز عليه كآلية فعالة في تمويل مشاريعها الاستثمارية؛
- وضع خطة بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي تشمل كل القطاعات الاستراتيجية، وهذا لتفادي الوقوع في نفس الصعوبات والمشاكل التي أظهرتها أزمة كوفيد19؛
- إعادة النظر في قانون الاستثمار مع العمل على تقليل القيود المطبقة على المستثمرون الأجانب؛
- تسهيل المعاملات المالية ورقمنتها وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة؛
- الحد من حجم القطاع البنكي العمومي وهذا عن طريق الخصخصة وفتح المجال للبنوك المحلية والأجنبية لولوج السوق البنكي المحلي؛
- تعزيز وتيرة الشمول المالي وفقا لما يسمح للمؤسسات والأفراد بالوصول إلى المنتجات والخدمات المالية بصفة مستديمة بتكلفة ميسورة؛

- تفعيل دور بورصة الجزائر بما يسمح لها باستقطاب المستثمرين الأجانب من خلال الاستثمار في البنية التحتية الإلكترونية وتحديث الإجراءات والهياكل بما يواكب معايير الكفاءة المعمول بها في البورصات العالمية؛

- ضرورة متابعة التقييم الخاص بمناخ الاستثمار حسب المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة، ومحاولة الاستفادة منها وتصحيح أوجه الخلل، خاصة وأنها تشكل أدوات استرشادية للمستثمرين؛

- تعميم استعمال التقنيات الحديثة في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والادارية، ورقمنة القطاعات الفادرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا بهدف توفير قاعدة بيانات موثوقة ومحينة تمس كل جوانب الاقتصاد الجزائري، توضع في خدمة المستثمرين.